

Distr.: General
9 May 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١
جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١
البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من مؤسسة رابطة المتطوعين للخدمة الدولية، منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري توزيعه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2011/100



بيان*

لدى مؤسسة رابطة المتطوعين للخدمة الدولية، ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ ١٩٩٦، تجربة عقود قليلة في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية وحالات الطوارئ في ٤٠ بلدا تقريبا، تضم أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، عبر قطاعات متعددة، وخصوصا التعليم، بما في ذلك التدريب التقني والمهني وتعليم الكبار والتعليم غير الرسمي، وفي أماكن مختلفة مثل المناطق المصابة بالهشاشة والتزاع والكوارث.

الإطار العام

توفّر سبل الحصول على التعليم الجيد ليس فقط حقا أساسيا لكل طفل وبالغ كما هو معترف به في الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية: توفير فرص الحصول على التعليم الابتدائي للجميع، ولكنه أيضا يحظى بقيمة واسعة النطاق بوصفه مكونا أساسيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأي مجتمع. في السنوات القليلة الماضية بذل المجتمع الدولي وفردى البلدان وما تزال تبذل قدرا كبيرا من الجهود والموارد في توفير المدخلات والتقدير الكمي للتقدم المحرز أو غير المحرز من ناحية توفير سبل الحصول والتسجيل والاستبقاء وتكافؤ الجنسين والمساواة في التعليم الابتدائي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى أساس تجربتنا من ناحية تحسين نوعية التعليم وتعزيز استدامة التدخلات وبلوغ نتائج التعلم المرّضية فإن بياننا يركز على نقطتين: (أ) رؤية للتعليم و (ب) توصيات متعلقة بالسياسة العامة.

رؤية للتعليم

تركز رابطة المتطوعين للخدمة الدولية على دعم البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية وتعزيز النظام التعليمي والإدارة المباشرة للمدارس مع المنظمات المحلية، وكل ذلك عن طريق مختلف الالتزامات على الأمد الطويل، بما في ذلك برنامج الرعاية الذي تتبناه والذي يرمي إلى الدعم المباشر لتعليم ٣٥٠٠٠ طفل تقريبا.

في ٢٠١٠، كان لرابطة المتطوعين للخدمة الدولية حوالي ١٥٠٠ من الموظفين القطريين، وعلاقات العمل والشراكات مع حوالي ٧٠٠ مؤسسة محلية ومنظمة من منظمات المجتمع المدني، ومعظمها مدارس ومراكز تعليمية. ويمكن لذلك أن يشهد على أن تحقيق

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.

التغيير عن طريق التعليم ليس ببساطة مسألة معدلات التسجيل وحجم ميزانيات التعليم، وأن نوعية التعليم ليست المجموع التلقائي للأجزاء الكثيرة بما في ذلك البنية الأساسية الوافية بالغرض والكتب وموارد التعلم، أو المعلمين المدربين. بعبارة أخرى، فإن المدخلات المادية والمالية - التي لا تقاس إلا بالميزانيات ومقدار المنجزات في الرياضيات واللغة - ليست العوامل الوحيدة لنظام تعليمي نشيط وفعال. إن العوامل البشرية، أي رأس المال البشري والاجتماعي، شروط أساسية لتحقيق المنجزات التعليمية الوافية بالغرض. تعليم الأطفال يُشرك بالضرورة الآباء والأسر نظراً لأن عليهم المسؤولية الرئيسية. ولذلك، فإنه يجب على المدارس، بقطع النظر عن مقدم الرعاية، أن تدعم الآباء والمجتمعات المحلية.

تكمّن نوعية التعليم في النهوض ببيئة تشجع تنمية القيمة والكرامة الفريديتين للشخص. تلك البيئة التعليمية فقط تشكّل "شخصيات"، حيث يعي الناس بمفهومي العقل والحرية ويكون في مقدورهم مواجهة التحديات ليس بتكرار ذكر مشاريع محددة، ولكن بالتعبير عن وعيهم الذاتي والعمل وفقاً له. مسؤولية وإبداع كليين. هذه هي الأولوية الأولى التي ينبغي توحيها حتى في أشد المناطق فقراً وهشاشة كما هو الأمر، وأذكر بعضاً من تجربتنا، في هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وجنوب السودان وكوت ديفوار وفي أماكن اللاجئين.

توصيات متعلقة بالسياسة العامة

التعليم بوصفه آلية للحماية ومن يُحمى

أشار كثيرون إلى قيمة التعليم الحماية بالنسبة إلى الأطفال الذين يتعرضون لنطاق واسع من التهديدات والاعتداءات. وهذه المناقشة ذات أهمية خاصة في هذه الأماكن الهشة وأماكن الصراع/ما بعد الصراع حول العالم ولا يمكن المبالغة في التأكيد على الدور الحاسم الذي يؤديه التعليم خصوصاً في تلك الأماكن التي تشهد حالات الطوارئ. ونعتبر مفهوم "الحماية" الدعم لتنمية الإمكان الكامل لكل طفل/طفلة بالقيام على نحو خاص بتعزيز الروابط بالأسرة والجماعات والمجتمعات المحلية التي ينتمي إليها وتزويده/تزوئدها بأسباب مواجهة تحديات الواقع وبالجرأة على ذلك، ولعدم تحويله إلى مفهوم ضيق وسلي، مفهوم "تفادي الأذى أو الحد منه" مثل البناء حول "جدار حام".

توصيتنا

بغية حماية الأطفال وتعليمهم ينبغي للمؤسسات العامة والحكومية أن "تحمي" كل البيئات التعليمية وأن تمكّنها التي تشمل الأسر والجماعات الوسيطة والمدارس والمجتمعات المحلية.

إيلاء الاعتبار لجميع مقدمي التعليم ذي النوعية

كما ذكر أعلاه، تواجه مدخلات كثيرة خطر عدم الاستخدام الكامل بسبب النوعية المتدنية لنظام التعليم في مكان أو بلد ما. ومن أجل ذلك، نود التأكيد على الدور الحاسم الذي تؤديه مؤسسات التعليم غير التابعة للدولة، وعلى وجه الخصوص مؤسسات التعليم غير الساعية إلى تحقيق الربح التي هي في حالات كثيرة مؤسسات التعليم المعول عليها والفعالة الوحيدة في الوصول إلى أشد القطاعات تهميشا من السكان، ومنهم المتعلمون الذين ينبغي لهم أن يتغلبوا على عقبات كبيرة. وهذه المدارس قريية في أغلب الأحيان من مجتمعاتها الصغيرة، وهي تتمتع بالمشاركة الواسعة والالتزام القوي من جانب الآباء، ومطلعة على المستويات العليا للالتزام وواقع المعلمين والموظفين، وتؤدي مهامها بقدر أكبر من فعالية التكلفة. لِمَ، في حالات كثيرة، يجري تجاهلها ولا تُعتبر جزءا أساسيا من النظام التعليمي؟

الإصلاح الضروري لازم

على الدولة والحكومة واجب كفالة التعليم للجميع، ولتحقيق ذلك، يتعين عليهما التمويل على قيمة وتمويل كل من مؤسسات الدولة والمؤسسات غير التابعة للدولة على أساس أدائها ومساءلتها وتقيدتها بالأنظمة والأهداف التي تضعها الدولة لكفالة نوعية التعليم للجميع والحق الأساسي للتعليم وحرية. إننا نحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على تقييم التجربة القائمة التي ثبتت فعاليتها لنظم التعليم الذي تقدمه جهات متعددة للمضي قدما بسياسات وممارسات الشراكة العامة والخاصة في النظام التعليمي إلى تحسين التآزر والفعالية. ويمكن الاعتراف أيضا بأن المدارس الخاصة تواجه أيضا قدرا أكبر من التقلب من ناحية إمكانية الحصول على الموارد ونوعية التعليم والتقيد بالأنظمة. يجب على الحكومة والقطاع الخاص أن يعملوا معا على تحسين التآزر بينما يرفعان مستوى المعايير لجميع المدارس في النظام. وثمة حاجة إلى تحديد وتوسيع نطاق النظم والعمليات الابتكارية لاعتماد وتسجيل المدارس الخاصة.

التركيز على المعلمين وتطويرهم المهني المستمر

أحد الشروط الأساسية التي تقوم عليها النوعية في غرفة التدريس هو أن لدى المعلمين دوافع وأهم قادرون على تحريك الطلاب إلى المشاركة والاهتمام، وبينما يقومون بتعليم أي موضوع قد يفضلون بناء الانفتاح والوعي والشغف الكبير بالحياة والحس بالواقع بين الطلاب. التعليم يتجاوز كونه مجرد اكتساب المعرفة والمهارات، سواء كانت مهارات حسية أو الكترونية. حينما يلقي المعلمون نظرة على دورهم بوصفهم موفرين للمعلومات،

ويلقي الطلاب نظرة على دورهم بوصفهم معيدين لما نقل إليهم، لا يتحقق في أغلب الأحيان التعلّم الحقيقي والنمو الشخصي. والعقبة التي تعترض سبيل تحسين النوعية تتعلق في معظم الأحيان بدافع والتزام المعلمين، وأيضا الطلاب والآباء، والحل السحري لإحداثهما ليس التقنيات أو أدوات التكنولوجيا. يحدث التعليم في علاقة من الثقة والرعاية، كما يشعر المعلم/المعلمة حينما يعامل/تعامل بوصفه/ها شخصا وينظر/تنظر إلى نفسه/ها دائما في الحاجة/المسار إلى كونه/ها متعلما/متعلمة ومدعما/مدعمة في تطويره/تطويرها المهني والشخصي، وكما يشعر أيضا الطالب/ة حينما يمنحه/ها المعلم قيمة. لا ريب في أن الحُب للفرد ولتعليمه/ها واتخاذ نهج سليم حيال تطوير المعلم/ة لازمان لإحداث الأثر. وعلاوة على ذلك، فإن غرف التدريس، كما بُنّ أعلاه، ليست سوى عنصر واحد من عناصر التعليم الكامل للطفل، وهو التعليم الذي تقع المسؤولية عنه أيضا على كاهل الأسرة والمجتمع المحلي/الحياة الاجتماعية. ولذلك السبب، فإن نوعية التعليم لا يمكن أن تقفز على المستوى الضروري لمشاركة الآباء والمجتمع المحلي.

التعليم فيما يتجاوز غرفة التدريس الابتدائي

على الرغم من أن التزامات الأهداف الإنمائية للألفية والتعليم للجميع تركز على التعليم الأساسي، وذلك بحق بوصفه الهدف الأدنى، ثمة إدراك متنام أن التعلّم ينبغي أن يبدأ أيضا في الطفولة المبكرة ولا يمكن أن يتوقف بعد إنجاز التعليم الأساسي. ونظرا إلى تعقد عالم اليوم والواقع المتمثل في أن أجزاء كبيرة من السكان الشباب والكبار حول العالم لم تتمكن من اكتساب المهارات الأساسية، فإن التعليم المستمر خدمة أساسية يجب أن تصبح أولوية أعلى بالنسبة إلى الحكومات والمجتمع الدولي. يمكن للتعليم المستمر أن يتخذ شكل المدارس غير الرسمية والتدريب التقني والمهني وبرامج تعلم القراءة والكتابة والبرامج العددية للبالغين.